

الموروث العمراني السكني في مدينة السماوة أسباب التداعي وسبل الحفاظ

المدرس

يحيى عبد الحسن فليح الجياشي

جامعة المثنى - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

يهدف البحث إلى فهم الواقع المتدني للموروث العمراني في مدينة السماوة ، ذلك الموروث الذي يعد الجزء الأصيل منها وهو المعبر عن قيم وأرث المدينة والمجتمعات التي قطنتها طيلة تاريخها منذ النشأة وحتى وقتنا الراهن. ووفقاً لذلك فقد تناول البحث مفردات مهمة فيما يخص وصف الواقع العمراني والسكاني للمنطقة التقليدية ، وتحليل أسباب تدني الموروث العمراني ، ووضع مجموعة من السياسات التي من شأنها إحياء الموروث العمراني والحفاظ عليه من التداعي بكافة أشكاله وصوره.

وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن الموروث العمراني يتعرض للتداعي بشكل كبير ومستمر شكلياً وجوهرياً ولأسباب متعددة ، وإن هذا التداعي يتباين في أشكاله ودرجاته بين منطقة وأخرى ضمن المنطقة التقليدية ، إذ كانت أكثر تأثيراته في منطقة الشرقي القديم الثانية ثم منطقة الغربي القديم الثانية ، وثالثاً الشرقي القديم الأولى وأخيراً منطقة الغربي القديم الأولى . واقترح البحث ضرورة إيقاف غزو الوظيفة التجارية تجاه الوظيفة السكنية ضمن المنطقة التقليدية ، و سن القوانين الخاصة بذلك ، ونشر التوعية الفكرية بأهمية الموروث ، و ضرورة اعتماد سياسات الإحياء وإعادة التطوير والتجديد والترميم والتحسين والارتقاء للمنطقة التقليدية بهدف حمايتها من التداعي .

Abstract

The research aims to understand the reality of the low urban heritage in the city of Samawah, this heritage, which is the inherent part of which it is the crossing of the values and the legacy of the city and the communities in which

inhabited throughout its history, from origination and until the present time. According to that search vocabulary task in terms of describing reality of urban population and the traditional to the region, analyzing the reasons for the low urban heritage, and develop a set of policies that will revive the tradition of urban and keep it from collapse in all its forms and manifestations dealt with.

The research found a set of conclusions was that the most important legacy of urban exposed to collapse dramatically and continuously formally and materially multiple reasons, although this association varies in its forms and degrees between the other part of the traditional region area It was the most impact in the area (the old second-east) and area (western old second), and third (East first old) and finally region (western old first). The proposed research need to stop the invasion of commercial position toward the residential function within the traditional area, and the enactment of this law, and the dissemination of intellectual awareness of the importance of heritage, and the need to adopt revival policies and redevelopment, renovation, restoration, improvement and upgrading of traditional for the region in order to protect it from collapse.

المقدمة

تعد المدينة خلاصة تفاعل السكان مع الأرض على مر الزمن ، وهي تجسيد حقيقي للفكر الإنساني على اختلاف الثقافات المجتمعية التي عاشت على هذه الرقعة من الأرض . ويتعاقب الأجيال فإن الأسلاف قد تركوا لخلفهم موروثاً قيماً من العمران الأصيل الذي يحاكي بين ثناياه تاريخهم ويصور أسلوب حياتهم ويجسد مستويات تفكيرهم في جوانب هندسة البناء وتعاملهم مع البيئة . وعليه ينبغي على المجتمعات أن تتعرف على قيمة هذا الموروث وتتعلم كيفية الحفاظ عليه ، ذلك الموروث الذي يتعرض لكافة أنواع التداعي في الشكل والمضمون . وهنا جاءت الدراسة لفهم واقع الموروث العمراني في مدينة السماوة ، وتحليل وتفسير أهم الأسباب المؤدية لتداعيه ، ومن ثم وضع الحلول والمعالجات الهادفة للحفاظ عليه.

١ - مشكلة البحث

وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: (ما واقع الموروث العمراني في مدينة السماوة ؟ وما أهم أسباب التداعي التي يواجهها ؟ وكيف يمكن تحديد السبل والمعالجات التي تمكن من حماية الموروث العمراني من التداعي ؟) .

٢- فرضية البحث

يفترض البحث أن الموروث العمراني في مدينة السماوة يتعرض للتداعي بشكل كبير ومتسارع ، مما يتطلب دراسته عن كثب وفهم أسبابه ، وإيجاد أهم المعالجات والحلول التي من شأنها أن توقف عملية التداعي وتعمل على إحياءه .

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الموروث العمراني ، كونه يمثل جزءاً من المدينة يحمل في طياته تاريخها وسجل يصور الأحداث التي مرت على سكانها ، وإن هذا الموروث يتعرض للتداعي بشكل مستمر مما قد يطمس تاريخ المدينة ، وهو أمر يشكل خطر كبير في الحقيقة لم يعيه سكان المدينة ولا الجهات الإدارية والتخطيطية المعنية ، لذا من الواجب طرق هذا الموضوع وتحليل جوانبه عسى أن يلقي قبولاً ممن يهمه الأمر .

٤- منهج البحث

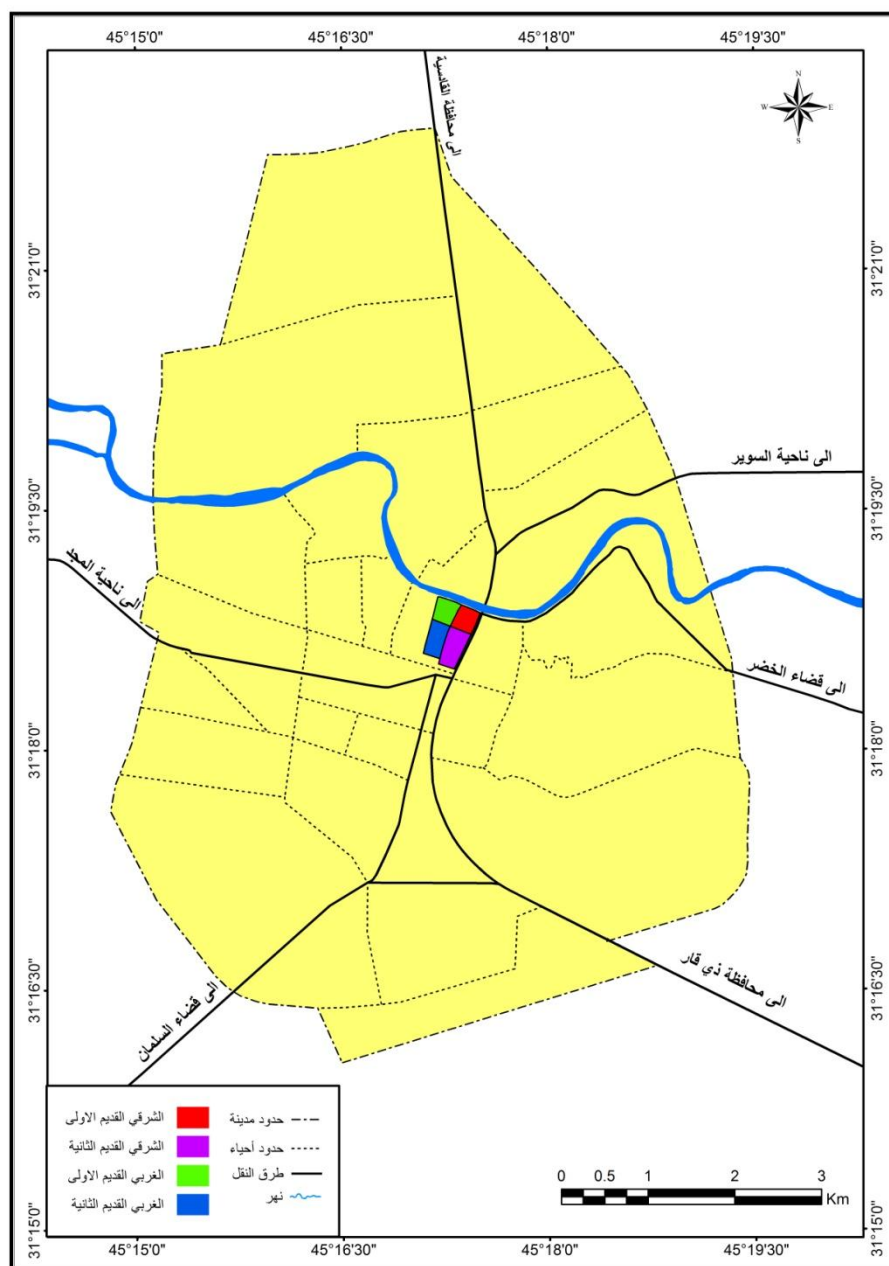
تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظاهرة المعنية تفصيلاً ، فضلاً عن المنهج المورفولوجي في وصف الحالة العمرانية والمعمارية للمنطقة التقليدية من المدينة ، ناهيك عن المنهج التاريخي الذي يتابع التطورات الفكرية للعمارة منذ نشأة المدينة وحتى الوقت الحالي . ونظراً لصغر منطقة الدراسة مقارنةً بالمدينة فقد اعتمد أسلوب الحصر الشامل للمساكن ودراسة خصائصها العمرانية ، وتحليل أهم أسباب التداعي فيها .

٥- حدود منطقة الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بالمنطقة التقليدية (القصبة القديمة) من مدينة السماوة والتي تشمل محلتَي الشرقي القديمة والغربي القديمة . وهي تمثل المنطقة المركزية لمدينة السماوة والتي تقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول عند تقاطع دائرة العرض (٤٥° ١٨' ٣١" شمالاً) ، وخط الطول (١٥° ١٧' ٤٥" شرقاً) ، خريطة (١) . وتبلغ مساحة المنطقة (٧٨ هكتاراً) تشكل ما نسبته (١,٨٣ %) من مجموع مساحة المدينة المعمورة البالغة (٤٢٦١ هكتاراً) .

أما زمانياً فقد ركزت الدراسة على الفترة المحصورة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ ، مع وصف بعض الحقائق التاريخية السابقة عن منطقة الدراسة .

خريطة (١) الموقع الفلكي والجغرافي للمنطقة التقليدية في مدينة السماوة



المصدر: الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة المثنى ، المخطط الأساس لمدينة السماوة ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٦ .

٦ - هيكلية البحث

اقتضت ضرورة البحث أن تقسم الدراسة إلى مباحث ثلاثة تسبقها مقدمة ، تناول المبحث الأول تأصيل نظري للموروث العمراني ودراسة الواقع السكاني والعمراني للمنطقة التقليدية ، وعرج المبحث الثاني على تحليل وتفسير أسباب التداعي للموروث العمراني ، وناقش المبحث الثالث أهم السبل والمعالجات التي تهدف للحفاظ على الموروث العمراني في مدينة السماوة . وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة الهوامش والمصادر .

المبحث الأول : مفهوم الموروث العمراني ودراسة الواقع السكاني والعمراني للمنطقة التقليدية في مدينة السماوة

أولاً: مفهوم الموروث العمراني وأهميته

الموروث العمراني هو كل ما شيده الأجداد وأستمر بقاءه أو بقاء آثاره من حضارة سواء داخل المدينة أو خارجها ، وتتباين قيمته بحسب قدم هذه الآثار والفترات التاريخية التي تنتمي لها ، وبحسب موادها البنائية والفنون المعتمدة في إنشاءها ، فضلاً عن قوتها في مواجهة الزمن والظروف التي توالى عليها ^(١) . وعند الحديث عن الموروث العمراني في المدينة فلا بد من الإشارة إلى أن المدينة ذاتها تمر بمراحل وأطوار تبدأ بنشأتها أو صيرورتها حتى مرحلة الشباب والذروة لتتضح فيما بعد ومن ثم قد تشيخ وتضمحل ، أو قد تقوم على أعتابها مدينة بمواصفات حضارية تتماشى مع التطور الحاصل . إن مرور المدينة بهذه الأطوار على مر الزمن يجعل من المنطقة المبنية خلال مرحلة النشأة ذات عمر تاريخي طويل مقارنة بالمناطق التي جاءت تالياً ، ويعطي لهذه المنطقة عمقاً تاريخياً من حيث طبيعة الطراز البنائي المعتمد آنذاك ونوعية مادته ، و خصائص مجتمعتها من حيث حجمهم ومستوياتهم الثقافية وطبيعة تفاعلهم مع البيئة ، مما أفرز ما يعرف بالمنطقة التقليدية أو منطقة الموروث العمراني التي تحمل في طياتها القيم الروحية والجمالية مسجلة في ذلك ثقافة المجتمع وملامح شخصيته بين ثنيتها ومنقوشة على حوائط آثارها المعمارية.

تتبع أهمية الموروث العمراني من عمقه التاريخي ، فجزوره التي تمتد في ماضي الأيام ليشكل حلقة الوصل مع الحاضر ويرسم صورة المستقبل ، وهو معبر وناقل لتاريخ أسلافنا الذين عاشوا وعَمَرُوا وفكروا وابتكروا أنماط وأسلوب حياتهم وتناغموا مع بيئتهم وتفاعلوا مع أحداث زمانهم ، ليتركوا لنا فيما بعد قصص تروى مكتوبة على الجدران وبين الأزقة فكل طوبة لها قصة وحكاية يرويها الزمان . كما أن للموروث العمراني أهميته من كونه يمدنا بما وصل إليه آبائنا في فكر العمارة وتطور طرزها في عهدهم لنتمكن من مزاجية هذا الفكر مع التطور الحاصل والخروج بخلاصة معمارية تربط بين الماضي والحاضر لا تفصل بينهما ولا تعمل على قتل الإرث المعماري من خلال ما يعرف (بعملية التهجين) .

ناهيك عن الأهمية التي يمكن أن يستمدّها الموروث العمراني من إمكانية استثماره كمورد سياحي في حال حمايته وتوفير المرافق الخاصة في هذا المجال ، إذ أن عناصر النسيج الحضري التاريخي تعد من أهم الشواخص الحضارية وعناصر الجذب السياحي في كثير من دول العالم ^(٢).

ومما لا شك فيه فإن الموروث العمراني في معظم مدننا العربية والعراقية ومنها مدينة السماوة يتعرض للتداعي بشكل مستمر ويتأثر بعوامل متعددة ، والتداعي العمراني هو اضطراب شكلي يصيب هياكل المباني يحدث بفعل مسببات طبيعية وبشرية مقرونة بالإهمال المستمر وغياب إستراتيجيات المعالجة الفنية اللذان يقودان بالتالي إلى تدهم وانحيار المباني وفقدان مميزاتها الأساسية ^(٣) . ويمكن تمييز مشكلة التداعي التي تشهدها المباني من خلال واقعها العمراني الرديء ، كأن يظهر عليها مؤشرات التلف والتآكل والتساقط لبعض أو مجموعة من أجزاء تركيبها المعماري وحسب درجة وشدة التداعي ^(٤).

ونظراً لأهمية الموروث العمراني التي تم الحديث عنها آنفاً ، ينبغي أن تعتمد سياسات معينة تهدف لإحياء الموروث وحمايته من التلف والدمار والتآكل ، إذ أدى إلى إحداث تشوه في شكل الموروث ومضمونه (مظهرياً وجوهرياً) ، وبغض النظر عن درجة التشوه الحاصل . والبحث هنا بصدد تحديد أهم السياسات والمعالجات الممكنة التي من شأنها إحياء الموروث العمراني السكني والحفاظ عليه وجعله ممكناً للسكن بالطريقة التي تحفظ تاريخه العريق وخصائصه العمرانية والمعمارية التقليدية ذاتها دون المساس بها.

ثانياً : الواقع السكاني للمنطقة التقليدية

إن دراسة خصائص السكان لأي منطقة من مناطق المدينة لأمر مهم في فهم واستقراء تاريخ نموها وواقع تعامل سكانها مع استعمالات الأرض فيها وخاصة السكنية منها ، والمنطقة التقليدية جزءاً لا يقل أهمية عن ما سواها من أجزاء المدينة الأخرى . لذا يتوجب علينا أن نستعرض خصائص سكانها بدون الحاجة إلى الدخول في تفاصيل وبقدر ما يمكننا من فهم واقع الموروث العمراني ومدى تفاعل وتعامل السكان معه.

خلال المدة المحصورة بين عامي (٢٠٠٣ و ٢٠١٦) شهدت المنطقة تراجعاً ملحوظاً في حجم سكانها ، فبعد أن بلغ عددهم عام ٢٠٠٣ (٧٦٣٢ نسمة) وهم يشكلون آنذاك نسبة (٥,١١ %) من مجموع سكان المدينة البالغ (٤٩٣٢١ نسمة) ، نجد أن عددهم لعام ٢٠١٦ قد تراجع ليلغ (٦٢١٣ نسمة) وينسبة (٢,٧٧ %) من مجموع سكان المدينة البالغ (٢٢٤٠٨٦ نسمة) ، جدول (١) .

جدول (١) أعداد السكان في المنطقة التقليدية ونسبهم من سكان المدينة للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠١٦.

المنطقة	السكان لسنة ٢٠٠٣			السكان لسنة ٢٠١٦		
	سكان المنطقة	نسبتهم من سكان المدينة %	نسبتهم من سكان المنطقة %	سكان المنطقة	نسبتهم من سكان المدينة %	نسبتهم من سكان المنطقة التقليدية %
الشرقي القديم ١	٢٣٢٤	١,٥٥	٣٠,٤	٢١٢٧	٠,٩٥	٣٤,٣
الشرقي القديم ٢	١٨٦٥	١,٢٥	٢٤,٤	١١٨٢	٠,٥٣	١٩
الغربي القديم ١	٢١٩٥	١,٤٧	٢٨,٨	١٨٥١	٠,٨٣	٢٩,٨
الغربي القديم ٢	١٢٤٨	٠,٨٣	١٦,٤	١٠٥٣	٠,٤٧	١٦,٩
مجموع سكان المنطقة التقليدية	7632	5.11	100	6213	2.77	100
المدينة الكلي	149321	100	-----	224086	100	-----

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء محافظة المثنى ، (تقديرات السكان للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠١٦) ، بيانات غير منشورة .

يتضح من الجدول (١) أن المنطقة التقليدية من مدينة السماوة أضحت طاردة للسكان طيلة المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ولجميع مناطقها الثانوية ، وقد تباين مستوى الحراك السكاني منها باتجاه أحياء المدينة الأخرى بحسب مناطقها الأربع ، إذ سجلت منطقة الشرقي القديم الثانية أعلى معدلات الطرد فبعد أن شكل سكانها نسبة (٢٤,٤%) من مجموع سكان المنطقة التقليدية لعام ٢٠٠٣ نجده ينخفض لتبلغ نسبته (١٩%) لعام ٢٠١٦ ، أما منطقة الغربي القديم الثانية فقد سجلت ارتفاع في نسبة الحجم السكاني لها ولكن بنسبة طفيفة بلغت (٠,٥%) فقط ، إذ ازدادت نسبتها من (١٦,٩% - ١٦,٤%) للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ ، تليها منطقة الغربي القديم الأولى بزيادة نسبة حجمية بلغت (١%) فقد ارتفعت نسبة تمثيلها من (٢٨,٨%) لعام ٢٠٠٣ إلى (٢٩,٨%) لعام ٢٠١٦ ، وأخيراً جاءت منطقة الشرقي القديم الأولى التي شهدت تزايداً في نسبة تمثيلها السكاني مقارنةً بالمناطق المذكورة ، إذ بلغت نسبة الزيادة الحجمية لها بحدود (٤%) تقريباً ، فبعد أن كانت تشكل نسبة (٣٠,٤%) من حجم سكان المنطقة التقليدية لعام ٢٠٠٣ ، أصبحت نسبة تشكيلها (٣٤,٣%) لعام ٢٠١٦ .

إن من أهم الأسباب التي تقف وراء تراجع الحجم السكاني للمنطقة التقليدية من المدينة هي المنافسة الوظيفية التي يتعرض لها الاستعمال السكني من قبل بقية الاستعمالات وعلى رأسها الاستعمال التجاري ، إذ أدى إلى رفع قيمة الأرض بشكل كبير يمنع الاستعمال السكني من مجاراته وتحمله ، مما دفعه إلى مناطق أخرى خارج المنطقة التقليدية ، فضلاً عن قدم المسكن ونقص الخدمات وانعدام الخصوصية للأسرة في ظل زحام المارة في أزقة المنطقة ، وهنا ينبغي الإشارة إلى أحد أهم أسباب تراجع الحجم

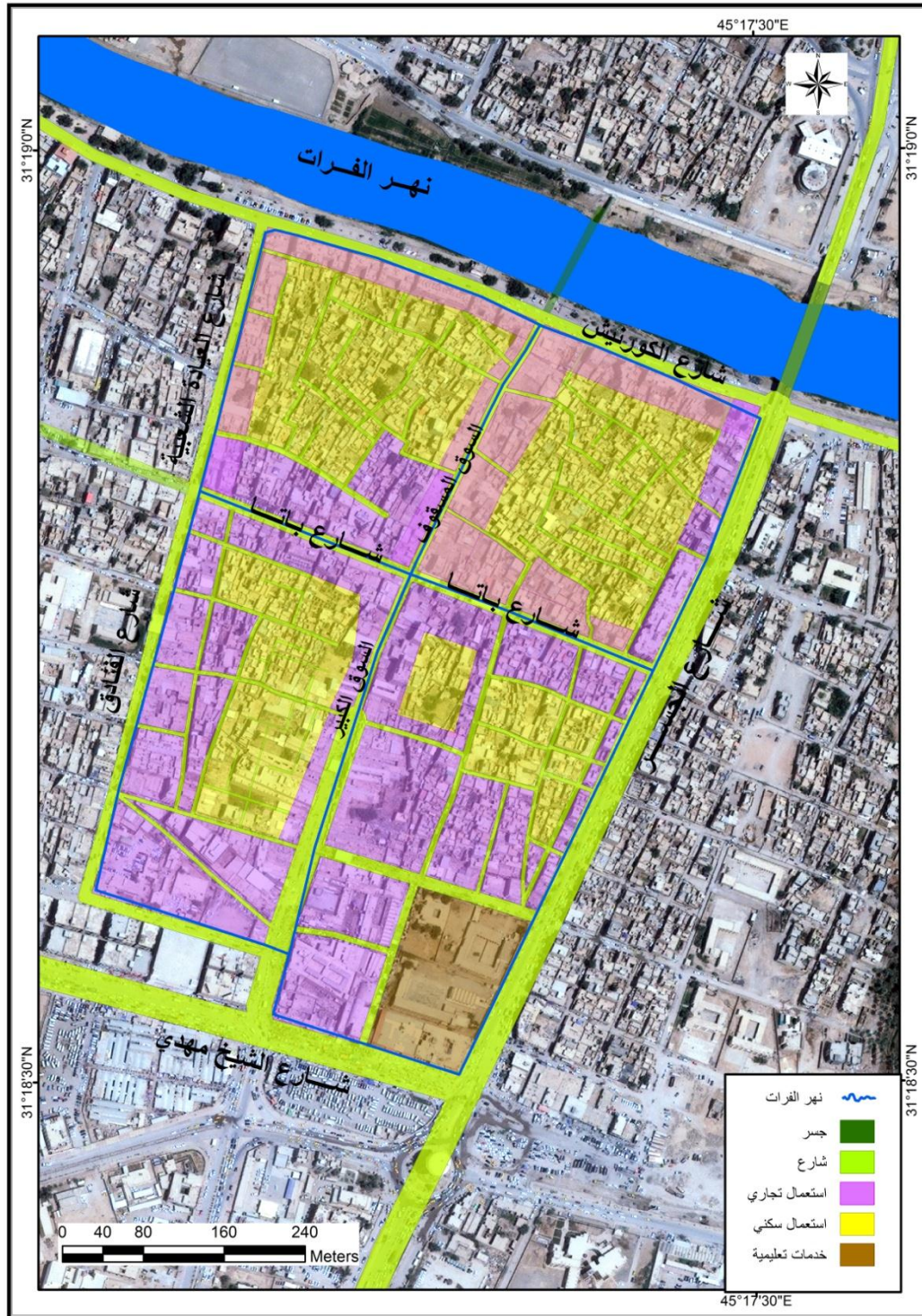
السكاني وهو انشطار الأسر النووية عن الأسرة الأم مما يدفع بها لأن تجد مسكن آخر جديد خارج نطاق المنطقة التقليدية لعدم وجود فراغات من الأرض فقد تحققت عملية الامتلاء بالكامل لقطع الأرض ، كما أن رغبة المتزوجين الجدد بالبحث عن مسكن أكثر خصوصية وأكبر مساحة ، وبالتالي فإن أغلب الأسر التي بقية ضمن المنطقة التقليدية هو أسر غير شابة تجاوزت مرحلة الإنجاب مما انعكس على تراجع الحجم السكاني للمنطقة.

ثالثاً : الواقع العمراني للمنطقة التقليدية

لا تختلف مدينة السماوة عن جميع المدن ذات التاريخ الطويل في كون أن جزءاً منها يمثل موروثاً عمرانياً مهماً ، يعبر عن المرحلة المورفولوجية الأولى لنشأة المدينة ، و لم يبق من هذه المرحلة سوى معالم معينة من حيث المخطط الحضري أو وحداتها المعمارية أو حتى استعمالات أرضها بالشكل الذي بدأت منذ نشوئها ^(٥) . تمثل محلتا الشرقي القديمة والغربي القديمة (القصبة) المنطقة التقليدية ، خريطة (٢) ، وتعتبر عن الموروث العمراني في المدينة كونها أقدم المناطق نشأة إذ يعود تاريخ بناءها إلى بدايات القرن الثامن عشر ^(٦) . ويفصل بين محلتا الشرقي والغربي السوق الرئيسية (السوق المسقوف) ، صورة رقم (١) ، وهو أهم المراكز التجارية في المدينة بشكل عام ، إذ نشأ منذ بداية نشوء المدينة ، ويمثل العقدة التي تفترق منها أزقة وطرق المنطقة التقليدية ، وهو اليوم معلماً تاريخياً مهماً يحضاً بأهمية كبيرة في نفوس السكان.

لقد تراجع عدد الوحدات السكنية في المنطقة التقليدية بشكل كبير أبان الفترة المحصورة ما بين عامي (٢٠٠٣م و ٢٠١٦م) وذلك لأسباب كثيرة سيتم التطرق لها تالياً ، وما يهم هنا أن نوضح نسبة التراجع في الموروث العمراني للمدينة ، ليتسنى فيما بعد معرفة مسبباته وكيفية الحفاظ عليه ، فبعد أن بلغ عدد الوحدات السكنية في المنطقة (١٥٣٨ وحدة سكنية) لعام ٢٠٠٣ وقد شكلت نسبة (٦,٢ %) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة البالغ عددها (٢٥٠٠٠ وحدة سكنية) تقريباً ^(*) ، تراجع عددها ليلبلغ (١٢١٨ وحدة سكنية) وهي تشكل نسبة (٤ %) من مجموع الوحدات السكنية البالغ عددها (٣٠٢٧٨ وحدة سكنية) لعام ٢٠١٦ ^(٧) . ومن الجدير بالذكر فإن هذه الأرقام لعدد الوحدات السكنية هي مظلة إذا لم نعمل على تصنيفها فمنها المساكن المهجورة غير الأهلة بالسكان ومنها مساكن يقطنها أصحابها ولكنها تعرضت للتحويل بشكل كبير وربما تم تهديمها بشكل تام وبنائها بطراز معماري جديد كلياً فلا يمكن أن تعد ضمن مساكن الموروث العمراني ، ويوضح الجدول (٢) بالتفصيل الواقع العمراني للمنطقة التقليدية في مدينة السماوة.

خريطة (٢) الواقع العمراني للمنطقة التقليدية في مدينة السماوة



المصدر : الباحث بالاعتماد على :

(١) المرئية الفضائية لمدينة السماوة لسنة ٢٠١٤، بيانات غير منشورة.

(٢) الدراسة الميدانية.

جدول (٢) واقع وأعداد الوحدات السكنية في المنطقة التقليدية للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠١٦

المنطقة	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠١٦					
		طرارز تقليدي	%	طرارز حديث	%	مهجورة	%
الشرقي القديم ١	٤٣٧	٢٤٨	٦٦,٩	٩٨	٢٦,٤	٢٥	٦,٧
الشرقي القديم ٢	٣٣٠	1٧6	٦٨,٧	٦٨	٢٦,٦	١٢	٤,٧
الغربي القديم ١	٤٢٩	٢٤٨	٧٣,٦	٧١	٢١	١٨	٥,٤
الغربي القديم ٢	٣٣٢	172	٦٧,٧	٥٤	٢١,٣	٢٨	١١
المجموع	1528	844	69.3	291	23.9	83	6.8

المصدر : الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول أن عدد الوحدات السكنية التقليدية المأهولة بالسكان في مدينة السماوة لعام ٢٠١٦ قد بلغ (٨٤٤ وحدة سكنية) وهي تشكل ما نسبته (٦٩,٣%) من مجموع الوحدات السكنية ضمن المنطقة التقليدية ، يتباين توزيعها بين المناطق الأربع ضمن المنطقة التقليدية (**) ، إذ تتقدمها منطقة الغربي القديم الأولى بواقع (٢٤٨ وحدة سكنية) تشكل نسبة (٧٣,٦%) من مجموع الوحدات السكنية فيها ، تليها منطقة الشرقي القديم الثانية بنسبة (٦٨,٧%) ، ومن ثم الغربي القديم الثانية إذ سجلت نسبة (٦٧,٧%) ، وأخيراً الشرقي القديم الأولى فقد سجلت نسبة الوحدات السكنية ذات الطراز التقليدي فيها (٦٦,٩%) من مجموع وحداتها السكنية.

تتنصف المنطقة التقليدية في مدينة السماوة بأنها ذات نظام عضوي يتمثل بالأزقة المتعرجة الملتوية التي تنتهي معظمها بنهايات مغلقة لدواعي أمنية ، صورة رقم (٢) .

صورة (١) السوق المسقوف ضمن المنطقة التقليدية



صورة (٢) النظام العضوي للأزقة ضمن المنطقة التقليدية



تم التقاط الصورتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١.

وإن هذه الأزقة الضيقة تمثل خلاصة الفكر الإنساني الذي يتعامل مع البيئة القاسية ، فالمناخ الحار الجاف فرض على المخطط آنذاك ضرورة أن تكون الطرقات ضيقة وشرفات المساكن المطلّة على الطريق تتقارب على الأغلب أو قد تلتقي أحياناً لمنع وصول الإشعاع الشمسي والتأثير على المارة ، فضلاً عن ذلك فإن نظام قطع الأراضي يتصف بالعشوائية وعدم الانتظام وأن المساكن تلتصق ببعضها البعض لتقليل تأثير التباين الحراري بين الصيف الحار والشتاء البارد ، كما أن ضيق الطرقات يدل على أنها مخصصة لحركة السابلة بالدرجة الأولى مما يعكس التفاعل مع نوعية وسائط النقل المعتمدة والتي لا تعدو عن كونها عربات تجرها الحيوانات . وقد تبين من خلال الملاحظة المباشرة لمنطقة الدراسة أن أغلب الأزقة الرئيسة تمتد باتجاه شمالي غربي _ جنوبي شرقي ، أي مع اتجاه الرياح السائدة في الإقليم مما ساعد في أن تتوغل الرياح في المنطقة التقليدية ومما يجعلها تكون باردة هو تقارب الشرفات على جانبي الطريق .

تحتوي المنطقة على عدد من المساكن التي تحمل خصائص معمارية مميزة كالنقوش على الجدران والأبواب الخشبية الخارجية ووجود الشناشير وإن كانت بنسبة ضئيلة بسبب التداعي وغزو الطرز الغربية الحديثة ، أما من الداخل فقد صممت المساكن بطراز يعبر عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان ومدى تفاعلهم مع البيئة ، مما أفرز مساكن بمساحات صغيرة تحتوي على باحات وسطية مفتوحة من الأعلى لتساعد في حركة الهواء وكون أن ثقافة السكان تركز على ضرورة الانفتاح نحو السماء وتوفير

الضوء ليلاً قدر الإمكان ، وإن صغر مساحة المسكن قد انعكس على صغر مساحة الغرف ومرافق المسكن الأخرى . كما تحتوي المساكن على الكثير من الموصفات التي تفتقر لها المساكن الحديثة فوجود الدهليز (وهو مدخل منكسر يربط بين الباب الخارجي والباحة الوسطية وكانت الغاية من كونه منكسراً هي لتحقيق الخصوصية للأسرة ومنع أنظار المارة في الطريق من أن تخترقها) ، كما يوجد البئر لتوفير مياه الشرب ، وتتميز الغرفة الصغيرة بأنها تحوي على بعض الخسفات الجدارية التي تستخدم كرفوف توضع عليها المقتنيات والمصابيح الزيتية وهي بأشكال هندسية تقضي على الرتابة في حال كون الجدار مستوياً .

أما فيما يخص مواد البناء المستعملة فهي لا تعدو كونها محلية الصنع تتمثل بالطابوق المفخور أو اللبن في بناء جدران المسكن ، وهذه المواد لها دور كبير في العزل الحراري لاسيما وأن الجدران تتميز بسماكتها وخلوها من النوافذ وإن وجدت فهي صغيرة توضع في أعلى الجدار لتساعد في طرد الهواء الحار الذي يرتفع لأعلى المسكن ، بينما نرى سقوف المسكن تتمثل بجذوع الأشجار والخشب والحصر وجريد السعف ، صورة (٤) ، تغطي بالطين ليساعد على العزل الحراري ومنع تسرب مياه الأمطار إلى داخل المسكن . وفي المراحل الأخيرة من عمر المنطقة التقليدية دخلت مواد بناء جديدة وخاصة في سقوف المساكن تتمثل باستعمال الطابوق والشيلمان (العكادة) ، وفي الواقع فإن أغلب مساكن المنطقة حالياً مسقفة بهذه المواد مما ساعد على تعدد الطوابق السكنية بشكل كبير .

صورة (٣) الشناشيل المتداعية ضمن محلة الغربي القديم الأولى



صورة (٤) مواد التسقيف في بعض المساكن التاريخية



تم التقاط الصورتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١.

المبحث الثاني : مسببات تداعي الموروث العمراني السكني في مدينة السماوة

إن مما لا شك فيه أن المنطقة التقليدية من مدينة السماوة والتي تمثل الموروث العمراني ، قطنها السكان منذ المراحل الأولى لنشأة المدينة لذا فقد خلفت ورائها تراثاً عمرانياً متنوعاً يمثل المخزون الذي تتوارثه الأجيال من الأصالة والعراقة ، إلا أن هذا الموروث قد تعرض إلى التداعي بشكل كبير وواضح مما يهدد تاريخ المدينة فهو الشاهد الذي يمثل سجل يدون أحداث الماضي ويجعل من السكان في حالة نفسية أكثر رضا وهم يعيشون بين أزقة وجدران احتضنت أسلافهم الذين عاشوا فيها ومروا بين أزقتها. وعليه فلا بد من معرفة أهم أسباب تداعي الموروث العمراني لمدينة السماوة وهي كالآتي :-

١- عامل الزمن

يلعب عامل الزمن دوراً أساسياً في عملية التداعي الذي تشهده منطقة الموروث العمراني للمدينة وذلك للبعد التاريخي للبناء ، إذ تتضافر مجموعة من العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض في ذلك ، ففي مدينة السماوة تأثرت المنطقة التقليدية سلباً وتراجع عدد وحداتها السكنية طيلة الفترة الزمنية منذ نشأتها وحتى الوقت الحالي ، إلا أن هذا التراجع كان على أوجه خلال المدة المحصورة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٦م) . فنوعية مادة البناء التي استخدمت في زمن معين لم تستطع مجارات عامل الزمن فهي على الأغلب من اللبن المفخور مبنية بالطين أو الجص وهذه المواد ليس لها القدرة على تحمل العوامل الطبيعية مع مرور الزمن فإنها ستأكل تدريجياً وتجعل من الوحدة السكنية متهرئة وآيلة للسقوط ، وبالتالي

تهدم الكثير من الوحدات السكنية القديمة أما تلقائياً أو بتدخل الإنسان كونها أصبحت تمثل خطراً على حياته .

ويظهر من الدراسة الميدانية في مدينة السماوة أن عدد الوحدات السكنية المتهمة قد بلغ (٩٤ وحدة سكنية) ، جدول (٣) ، تشكل نسبة (٦,٢%) من مجموع الوحدات السكنية للمنطقة التقليدية ، وهذه النسبة من المساكن المتهمة تتباين من منطقة لأخرى إذ تسجل أعلاها في منطقة الغربي القديم الأولى بنسبة (٧,٢%) وبواقع (٣١ وحدة سكنية) متهمة ، تليها منطقة الشرقي القديم الثانية إذ بلغ فيها عدد المساكن المتهمة (٢٣ وحدة سكنية) تشكل نسبة (٧%) من مجموع وحداتها السكنية ، ومن ثم تأتي منطقة الغربي القديم الثانية بالمرتبة الثالثة بواقع (٢١ وحدة سكنية) تشكل نسبة (٦,٣%) من مجموع وحداتها السكنية ، وأخيراً منطقة الشرقي القديم الأولى التي سجلت نسبة (٤,٣%) بواقع (١٩ وحدة سكنية) متهمة من مجموع وحداتها السكنية .

جدول (٣) عدد الوحدات السكنية المتهمة ضمن المنطقة التقليدية لسنة ٢٠١٦ .

المنطقة	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣	عدد الوحدات السكنية المتهمة سنة ٢٠١٦	النسبة %
الشرقي القديم الأولى	٤٣٧	١٩	٤,٣
الشرقي القديم الثانية	٣٣٠	٢٣	٧
الغربي القديم الأولى	٤٢٩	٣١	٧,٢
الغربي القديم الثانية	٣٣٢	٢١	٦,٣
المجموع	1528	94	٦,٢

المصدر : الدراسة الميدانية .

يتداخل مع عامل نوعية مادة البناء عامل المناخ طبعاً ، إذ يتصف في مدينة السماوة بكونه قارياً ذا مدى حراري يومي وسنوي واسع مما يؤدي إلى أن تلعب الخاصية الفيزيائية دوراً في تفكك مادة البناء جراء التمدد والانكماش بشكل دوري . كما أن التساقط المطري والمياه الأسنة التي لم تجد شبكات جيدة لتصريفها فهي تتسرب تلقائياً تحت أساسات الوحدات السكنية وبالتالي تآكلها وارتفاع مناسيب الرطوبة في أرضية المسكن وهي أمور مدعاة لتداعي الوحدات السكنية .

٢- غزو الطراز الغربي

نظراً لغياب التوعية الفكرية الثقافية لسكان مناطق الموروث العمراني فهم يجهلون القيمة الفعلية لها سواء كانوا سكاناً متجذرين في المنطقة أم وافدين حديثي العهد ممن يحصلون على قطع أرض في المنطقة التقليدية ، من حيث كيفية التعامل مع خصوصية تلك الأماكن . ونظراً لتعدد الأنماط والطرز البنائية

المستوردة بحكم الاحتكاك الحضاري والانفتاح على العالم ، أمر في غاية الأهمية والخطورة على المخزون العمراني التقليدي ^(٨) ، إذ أن عملية الغزو المبرمج لمنطقة الموروث العمراني وتحويل المساكن التقليدية إلى مساكن بطرز معمارية غريبة حديثة ستعمل على طمس هوية الموروث وفقدانه شخصيته التاريخية وبالتالي تداعي الموروث شكلياً وجوهرياً . وهذا ما حدث نسبياً ضمن إطار المنطقة التقليدية في مدينة السماوة فقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي تغير طرازها إلى الطراز الغربي بحدود (٢٩١ وحدة سكنية) ، جدول (٤) ، تشكل نسبة (١٩%) من مجموع الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣ . وهي تتباين مكانياً في المناطق الأربعة التي تمثل منطقة الموروث العمراني فقد بلغت أعلى نسبة لغزو الطراز الغربي في منطقة الشرقي القديم الأولى إذ بلغت (٢٢,٤%) من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة وبواقع (٩٨ وحدات سكنية) ، بينما جاءت منطقة الشرقي القديم الثانية بالمرتبة الثانية لغزو الطراز الغربي مسجلة (٦٨ وحدة سكنية) تشكل نسبة (٢٠,٦%) من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة ، وجاءت منطقة الغربي القديم الأولى بالمرتبة الثالثة لتبلغ المساكن المحورة إلى طراز غربي (٧١ وحدة سكنية) بنسبة (١٦,٦%) من مجموع وحداتها ، وأخيراً منطقة الغربي القديم الثانية إذ بلغت وحداتها (٥٤ وحدة سكنية) محورة تشكل (١٦,٣%) من مجموع وحداتها السكنية.

جدول (٤) عدد الوحدات السكنية التي تحولت إلى الطراز الغربي ضمن المنطقة التقليدية لسنة ٢٠١٦.

المنطقة	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣	عدد الوحدات ذات الطراز الغربي حتى سنة ٢٠١٦	النسبة %
الشرقي القديم الأولى	٤٣٧	٩٨	٢٢,٤
الشرقي القديم الثانية	٣٣٠	٦٨	٢٠,٦
الغربي القديم الأولى	٤٢٩	٧١	١٦,٦
الغربي القديم الثانية	٣٣٢	٥٤	١٦,٣
المجموع	1528	291	١٩

المصدر : الدراسة الميدانية .

٣- القرارات الحكومية وسياسات الدولة

إن القرارات البلدية ذات أثر كبير في عملية الحفاظ على الموروث العمراني من عدمه ، إذ أن لقرارات المجلس البلدي دور حاسم في تغيير خارطة الأجزاء القديمة من المدينة، وبهذا فإنها قد تنقل بعضها إلى استعمال آخر و إلى آفاق لم تكن في الحسبان ، وتعجل في تداعي أجزاء أخرى ، وتبقى أجزاء ثالثة على حالها ^(٩) ، كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك توجهين على مستوى تخطيط وتنظيم المدينة ؛ أولهما يرى بأن الموروث العمراني ما هو إلا مجرد بقايا من الماضي وليس من الواجب علينا الإبقاء عليه وتقديسه

في ظل حركة الحداثة العمرانية ومشاهد التكوين الحضري الجديد وأحيانا تشكل هذه المناطق عائقا كبيرا أمام تطوير مراكز المدن وتحديث تخطيطها ، والتوجه الثاني يرى بأن التراث العمراني يشكل ثروة إنسانية لا يمكن التفريط بها بأي حال من الأحوال كونه يمثل الرصيد القيمي والحضاري للمجتمع ولا يمكن التعامل معه على أساس أبعاد عاطفية أو رمزية فقط بل بات ملزما على الجميع النظر للإبقاء على التراث بعين الواجب في إمكانية استدامة هذه المناطق والحفاظ عليها من الضياع ^(١٠) . وفي الحقيقة تبين أن القوانين البلدية في العراق عموماً ومحافظة المثنى خصوصاً تتيح للسكان والمؤسسات عملية تحويل الاستعمال السكني ضمن المنطقة التقليدية إلى استعمال تجاري أو غيره من الاستعمالات الأخرى ، إذ لا يوجد قانون صريح يحمي الموروث العمراني فيها ^(١١) ، مما أتاح لوجود انتهاك صريح للإرث الحضاري الذي تحمله المدينة والذي يعبر عن فكر وأصالة وتاريخ ينبغي أن نحافظ عليه لا أن نقتله ونجرد المدينة من أهم صفة من صفاتها ، وبالتالي فإن القرارات البلدية هنا لها دور كبير في إتاحة وتسريع عملية التداعي العمراني ضمن المنطقة التقليدية للمدينة .

٤ - العامل الاجتماعي

عندما تسود الاستعمالات غير السكنية وخصوصاً الاستعمالات التجارية ضمن المنطقة التقليدية للمدينة وتتداخل مع الاستعمال السكني فإن ذلك يجعل السكن غير مناسب للكثيرين إذ تتعدم خصوصية الأسر وتنتقد حركة السكان داخل المسكن الصغير نسبياً مما دفع بعض السكان إلى هجر مساكنهم وتركها دون إشغال لتصبح فيما بعد مصدر خطر على المنطقة ، ليس من الناحية الأمنية فقط ، بل وفي دفع الآخرين لإهمال الترميمات و التفكير بالانتقال من المنطقة أيضاً ، وهذا سينعكس على تسريع تداعي الموروث العمراني للمدينة ^(١٢) .

بلغ عدد الوحدات السكنية المهجورة ضمن المنطقة التقليدية (٨٣ وحدة سكنية) تشكل ما نسبته (٦,٦%) من مجموع الوحدات السكنية لعام ٢٠١٦ ، جدول (٥) ، ويتباين توزيعها في المناطق الأربع للمنطقة التقليدية ، إذ جاءت منطقة الغربي القديم الثانية بالمرتبة الأولى من حيث عدد الوحدات السكنية المهجورة إذ بلغ عددها (٢٨ وحدة سكنية) وتشكل نسبة (٨,٤%) من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة ، بينما جاءت ثانياً منطقة الشرقي الأولى بواقع (٢٥ وحدة سكنية) وتشكل نسبة (٥,٧%) ، وبلغ عددها (١٨ وحدة سكنية) في منطقة الغربي القديم الأولى لتشكل نسبة (٤,٢%) ، وحلت منطقة الشرقي الثانية أخيراً من حيث نسبة المساكن المهجورة إذ بلغ عددها (١٢ وحدة سكنية) لتشكل نسبة (٣,٦%) من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة.

جدول (٥) عدد الوحدات السكنية التي هجرها مالكيها ضمن المنطقة التقليدية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المنطقة	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣	عدد الوحدات المهجورة حتى سنة ٢٠١٦	النسبة %
الشرقي القديم الأولى	٤٣٧	٢٥	٥,٧
الشرقي القديم الثانية	٣٣٠	١٢	٣,٦
الغربي القديم الأولى	٤٢٩	١٨	٤,٢
الغربي القديم الثانية	٣٣٢	٢٨	٨,٤
المجموع	1528	83	٥,٤

المصدر : الدراسة الميدانية .

٥- العامل الاقتصادي والتبديل الوظيفي

أن أرض المركز الحضري تخضع لقوى المنافسة بين الاستعمالات الحضرية ، وكلما ازدادت تلك المنافسة كلما ارتفعت معها قيمة الأرض . كما إن الفعاليات الحضرية المتخصصة تتغير من مكان لآخر بحكم تغير الأداء الوظيفي واتساع أحجام المناطق الحضرية ^(١٣) ، وهذا يدفع إلى غزو الاستعمال التجاري لمنطقة الموروث العمراني كونها المنطقة المركزية من المدينة التي تتمتع بموقع يحقق سهولة الوصول للسكان للتسوق وقضاء حاجاتهم التجارية المتعددة ، وبالتالي فإن هذا الغزو سيعمل بشكل تدريجي على إلتهايم المساكن وتحويلها إلى محال تجارية ، فعلى سبيل المثال إن قيمة المتر المربع الواحد من الاستعمال السكني ضمن المنطقة التقليدية يتراوح ما بين (١٥٠-٢٠٠ ألف دينار) بينما تصل قيمة المتر المربع الواحد من الاستعمال التجاري وفي نفس المنطقة إلى ما بين (٥٠٠ ألف-١٥٠٠ مليون وخمسمائة ألف دينار) ^(١٤) وهو بالتأكيد أمر يدفع السكان إلى بيع مساكنهم وهجر المنطقة إلى مناطق سكنية أخرى وبناء مساكن بأسعار أقل محققين فوائد متعددة من هذا الأجراء منها فوائد مالية نابعة من فارق السعر بين البيع في المنطقة التقليدية والشراء في مناطق الأطراف من المدينة ، ومنها الانتقال إلى مناطق تحقق الخصوصية الاجتماعية التي أضحت مفقودة في منطقة السكن السابق ، فضلاً عن سعة المسكن وتوفر الخدمات .

إن عملية التبديل الوظيفي أو عملية الغزو أفرزت آثاراً واضحة في تداعي وتراجع الموروث العمراني لمدينة السماوة فقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي تحولت إلى استعمال تجاري في المنطقة (٢١٦ وحدة سكنية) ، جدول (٦) ، خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) وهي تشكل نسبة (١٤,١ %) من مجموع الوحدات السكنية ضمن المنطقة التقليدية . تتباين معدلات التبديل الوظيفي ضمن المنطقة التقليدية من منطقة لأخرى من مناطقها الأربع ، فقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي تحولت لاستعمال تجاري في منطقة الغربي القديم الثانية (٥٧ وحدة سكنية) وهي تشكل نسبة (١٧,٢ %) من مجموع الوحدات السكنية في

المنطقة ، تليها منطقة الشرقي القديم الثانية بواقع (٥١ وحدة سكنية) ونسبة (١٥,٥%) ، ثم منطقة الغربي القديم الأولى بنسبة (١٤,٢%) إذ بلغ عدد الوحدات السكنية المتحولة (٦١ وحدة سكنية) ، وأخيراً منطقة الشرقي القديم الأولى إذ بلغ عدد الوحدات (٤٧ وحدة سكنية) وتشكل نسبة (١٠,٨%) من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة ذاتها.

جدول (٦) عدد الوحدات السكنية المتحولة لاستعمال تجاري ضمن المنطقة التقليدية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المنطقة	عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٣	عدد الوحدات السكنية المتحولة لاستعمال تجاري حتى سنة ٢٠١٦	النسبة %
الشرقي القديم الأولى	٤٣٧	٤٧	١٠,٨
الشرقي القديم الثانية	٣٣٠	٥١	١٥,٥
الغربي القديم الأولى	٤٢٩	٦١	١٤,٢
الغربي القديم الثانية	٣٣٢	٥٧	١٧,٢
المجموع	1528	216	١٤,١

المصدر : الدراسة الميدانية .

٦- نقص الخدمات المجتمعية والبنى التحتية

يحتل قطاع الخدمات أهمية بارزة في مجمل عملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وهذه الأهمية مستمدة من حقيقة أن الفعاليات الخدمية تساهم في تطوير وبناء قدرات الإنسان إذ إن زيادة عرض الخدمات وتحسين مستوياتها يساهم في زيادة الرفاهية العامة في المجتمع^(١٥) . و مما لا شك فيه إن نقص الخدمات سيؤثر في دفع السكان إلى هجر المنطقة التقليدية بحثاً عن مناطق توفر هذه الخدمات بما يرضي أولئك السكان وبشكل خاص الخدمات التعليمية والصحية ، فقد ثبت من خلال الدراسة الميدانية أن المنطقة تشهد عزلاً كبيراً بالمدارس فلا يوجد سوى مدرسة ابتدائية واحدة ضمن منطقة الغربي القديم الثانية وثانويتين ضمن منطقتي الغربي القديم الثانية والشرقي القديم الثانية وروضة أطفال واحدة ضمن منطقة الشرقي القديم الثانية ، أما فيما يخص الخدمات الصحية العامة فالمنطقة تفتقر تماماً لأي مؤسسة صحية عامة سوى العيادة الطبية الشعبية التي تقع ضمن حي الغربي بمحاذاة منطقة الغربي القديم الأولى.

وبالنسبة لخدمات البنى التحتية وخاصة شبكات مياه الشرب وشبكات المجاري فهي تشهد عزلاً كبيراً في نوعيتها مما ساهم في تداعي الموروث العمراني السكني بشكل كبير إذ عملت المياه الآسنة التي لم تجد شبكات لتصريفها بالشكل الصحيح إلى التسرب تحت أساسات المباني القديمة وتآكلها وجعلها عرضة للتهدم وبالتالي فهي تشكل خطراً على أرواح السكان مما دفع الكثير من الأسر إلى هجر مساكنها.

المبحث الثالث : آليات وسبل الحفاظ على الموروث العمراني في مدينة السماوة

بعد أن تبين من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على المنطقة التقليدية في مدينة السماوة ، أن الموروث العمراني فيها يتعرض للتداعي بشكل مفرط نتيجة لعوامل التغيير البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، مما أفقده شكله ومضمونه من حيث طبيعة الوظيفة القائمة وجوهر النسيج العمراني ونظام التخطيط العضوي . لذا لا بد من اعتماد سياسات معينة بغية الحفاظ على هذا الموروث كونه المرآة المعبرة عن أصالة المدينة وتاريخها وهويتها ، وهو البوابة التي يمكن من خلالها الدخول إلى حضارة أي بلد ^(١٦) .

تمثل سياسة الحفاظ على الموروث العمراني من التلثف والانهيال من أهم سمات العصر الحديث ، وهي سمة ذات صبغة عالمية كون أن عملية الحفاظ على المناطق التراثية من الضرورات الملحة وهي جزء من عملية التخطيط الحضري . ولكن هذا لا يعني إفراغ المناطق التراثية من محتواها البشري وتجميدها وتحويلها إلى متاحف ، بقدر ما يشير إلى تطوير المناطق التراثية وصيانتها مع إبقائها على أداء وظيفتها باعتبارها جزءاً من النسيج العمراني للمدينة ككل وليست جسماً غريباً منفصلاً ومعزولاً عن المحيط . ومن أجل الحفاظ على الموروث العمراني في مدينة السماوة ينبغي إتباع عدد من السياسات والمعالجات وكما يأتي :-

أولاً: الإجراءات العلاجية العمرانية (سياسات الحفاظ)

١ - إعادة البناء

وهي عملية إعادة بناء الأجزاء المندثرة للمباني التي لا يمكن ترميمها ، على أن تحافظ عملية إعادة البناء المباني على سابق شكلها ورونقها ^(١٧) . ويظهر في مدينة السماوة أن هناك عدد من المواقع التراثية المتهدمة جزئياً في منطقتي الشرقي القديم الأولى والغربي القديم الأولى بحاجة لإعادة بنائها تبعاً لهذه الطريقة وإن كانت بمواد بناء حديثة ، ولكن ما يهم هو أن تحافظ على طرازها العمراني القديم أو أن تتم مزاجته بطرز عمرانية حديثة.

٢ - إعادة التطوير

ويسعى لهدم وإزالة المباني والمناطق المتهترئة الآيلة للسقوط ، وبنائها مجدداً على وفق مخطط جديد يمكن من تفاعلها مع طبيعة استثمار المكان ، وتطبق هذه العملية على المناطق والمباني الآيلة للسقوط كلياً ^(١٨) .

لا يصح تطبيق عملية إعادة التطوير على المنطقة التقليدية لمدينة السماوة إلا على نطاق محدود جداً ، هذا إذا ما أردنا أن نحافظ على الموروث العمراني ، ولكن واقع الحال يؤكد بأن السياسات التخطيطية المحلية تتبع عملية إعادة التطوير ضمن المنطقة التقليدية من خلال إباحة عملية تحويل صنف العقارات فيها من سكني إلى تجاري أو غيرها من الوظائف الأخرى ، مما سيفقد المدينة أصالتها وتاريخها في

المستقبل المنظور . وعليه لا بد من التأكيد على أن إتباع عملية إعادة التطوير ينبغي أن تطبق على بعض المواقع ضمن المنطقة التقليدية فقط ، كما يفضل إعادة بناء هذه المواقع بطراز معماري يحاكي الماضي لكي تبقى المنطقة محافظة على أصالتها وقيمتها التاريخية.

٣- الترميم

والمقصود به الحفاظ على الحالة العمرانية الراهنة للمبنى وليس من الضروري إعادة المبنى إلى نسخة مطابقة لحالته الطبيعية . ويهدف الترميم إلى تجسيد القيمة الشكلية وطراز المبنى من حيث التقنية ومواد البناء عبر الزمن ، وإعادة النظر في الوظيفة حتى يتسنى للمباني غير المستعملة والمهجورة بما يتناسب وطبيعة المكان كي تصبح صالحة لأوجه الاستعمال المختلفة . وهنا ينبغي أن تتبع عدة خطوات أولها المسح الطبوغرافي لحالة المبنى وتحديد قيمته التاريخية ، ومواد البناء المستعملة في بناءه ، ووضع خرائط تفصيلية لكافة المباني الموروثة ، وتحديد الموصفات البنائية العامة التي يجب أن تلتزم بها كافة المواقع التراثية ، فضلا عن الموصفات التفصيلية الدقيقة ، وينبغي تدريب الكوادر المختصة في إجراء عملية الترميم (١٩) .

لقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك العديد من المساكن ذات البعد التاريخي التي هجرها سكانها وخاصة في منطقتي الشرقي القديم الأولى والغربي القديم الأولى كونهما يمثلان أساس نشأة مدينة السماوة ، ينبغي أن تدرس هذه المباني عن كثب و يتم التخطيط لترميمها وفقاً لما سبق وإبقائها تؤدي دوراً مضاعفاً كأن تكون مناطق صالحة للاستعمال أولاً وبحسب الوظيفة التي سيتم تحديدها ، ومن ثم لتكون شاخصاً ومعلماً حضارياً مهماً .

٤- الصيانة

ونقتضي إيقاف حالة التهرؤ ومعالجة المواقع التراثية في المنطقة ، من خلال تخطيط البيئة الحضرية التاريخية بأسلوب معين ، مع الحفاظ على مدلولها الاجتماعي كونها تمس حياة السكان ، لذا ينبغي المشاركة الجماعية بين المخطط وسكان المنطقة ليقوموا بإصلاح بيوتهم وتوفير الخدمات الضرورية لهم ، وبالتالي تحدث عملية صيانة المباني وحمايتها من التدهار ، وفي الوقت ذاته يتم الحفاظ على قيمتها التاريخية (٢٠) .

ولغرض إجراء صيانة شاملة للمساكن لا بد من إحداث عمليات توعية فكرية للسكان المستهدفين بالعملية ، وتقديم المساعدات المالية لغير الميسورين منهم سواء كانت على شكل منح أو قروض لتشجيعهم على التفاعل مع الغاية المطلوبة ، كما ينبغي أن تسبق عملية الترميم عملية توفير الخدمات البنى التحتية حتى تكون العملية أكثر شمولاً وأعم فائدة وتتحقق من ورائها استدامة لعملية الترميم.

٥- إعادة التأهيل

أي إعادة منطقة أو مبنى إلى مستوى أعلى من الكفاءة وإصلاح مرافقها الساندة ، وتمكين المبنى من أداء وظيفته ، وليس بالضرورة أن تكون الوظيفة التي يؤديها هي ذات الوظيفة التي أداها في السابق ، بل أن تتماشى الوظيفة مع المحيط الوظيفي الذي تقع ضمنه (٢١) .

وفي الواقع هناك العديد من المباني ضمن المنطقة التقليدية التي يمكن إعادة تأهيلها لتصبح أكثر فائدة من ذي قبل ، فهناك الحمامات المهجورة وبعض المساكن التاريخية المهملة والتي تقف شاخصة متحدية الزمن وتنتظر من يحتضنها ليخلصها من جور الزمان وهجر السلطان ، هذه المواقع تتطلب بعض إجراءات إعادة التأهيل لتصبح صالحة لأداء وظيفتها ، أو أي وظيفة أخرى مناسبة شريطة إبقائها على وضعها المعماري الحالي على ما هو عليه ، بغض النظر عن طبيعة المواد البنائية التي يمكن استخدامها في عملية إعادة التأهيل ، إذ يمكن تحويلها إلى متاحف أو مراكز تجارية تقليدية ، وهي مما لا شك فيه فإنها ستلقى من يهتم بهذا الطابع التاريخي وستحظى بإقبال كبير مما سيساهم في تنشيط السياحة الثقافية بالدرجة الأساس.

٦- التهجين

يقصد بالتهجين في اللغة العربية التدخل البشري للمزج بين صنفين مختلفين لنوع معين ، والخروج بصنف ثالث يحمل الصفات المرغوبة للصنفين السابقين لدى الأجيال القادمة (٢٢) ، والتهجين في الدراسات الحضرية يعني مزج الطرز العمرانية القديمة بالحديثة ، إذ يعمل على إعادة الحياة للمنطقة التقليدية لأنه من الأهمية بمكان في قدرته على ذلك ، مما يحقق استدامة حضرية وحضرية في آن واحد من خلال ربط القديم بالجديد والأصيل بالحديث ، واستحضار الجينات التفصيلية للمدينة القديمة ومزاوجتها للجينات المقابلة لها في المدينة الحديثة والمعاصرة ، وإحداث حالة تواصل عمراني للقديم بالجديد مما يخلق استدامة عمرانية وتجعله صالح للسكن والمعيشة والعمل ، مع المحافظة على القيمة الجمالية للمدينة وتحقيق التواصل عبر الزمن .

ونظراً لتنامي ظاهرة غزو الطراز الغربي بشكل كثيف للمنطقة التقليدية ، إذ أن الكثير من سكان المنطقة عملوا على تهديم مساكنهم القديمة وأعادوا بنائها بطرز تتماشى مع حركة الحداثة العمرانية متناسين بذلك القيمة الفعلية لمساكنهم التي تم تهديمها . وعليه ينبغي إتباع سياسة تعنى بتعليم السكان السبل الصحيحة لعملية الهدم والبناء آخذين بعين الاعتبار مزوجة الطرز المعمارية بين الماضي والحاضر .

ثانياً: الإجراءات الوقائية (التخطيطية والإدارية)

١- الحماية من الغزو الوظيفي

لغرض حماية ما تبقى من الموروث العمراني في المدينة ، ينبغي إيقاف غزو الوظيفة التجارية للمساكن التاريخية في المنطقة ، وتوجيه نموها باتجاهات أخرى ، علماً بأن هناك اتجاهات تسمح بسحب الوظيفة

الجارية بعيداً عن الموروث العمراني ومن هذه الاتجاهات المنطقة المحصورة بين ساحة الاحتفالات في المدينة والأطراف الجنوبية لمنطقة الغربي القديم الثانية ، كما يمكن أن يكون التمدد باتجاه المنطقة المحصورة بين حي الجديدة والمرآب الخارجي للمدينة .

كما يمكن تخطيط أكثر من منطقة تجارية ثانوية في المدينة من أجل سحب الضغط عن المنطقة المركزية وهذا سيحقق مكاسب أخرى فضلاً عن حماية الموروث العمراني منها تقليل الزحام المروري البشري والآلي ، ويساعد على رفع قيمة الأرض في المناطق المقترحة ، كما سيحقق سهولة الوصول بشكل أفضل للزبائن خصوصاً إذا ما علمنا أن المدينة آخذة بالنمو باتجاه الأطراف الشمالية والجنوبية الغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية.

إن حماية الموروث العمراني من الغزو الوظيفي يتطلب تشريعات حكومية خاصة وهو ما تفتقر له الأنظمة الإدارية التنفيذية الوطنية والمحلية ، لذا ينبغي وضع القرارات اللازمة لمنع تحويل صنف العقار من سكني إلى تجاري ضمن المنطقة التقليدية حصراً . كما يتطلب وضع مخططات تفصيلية تحدد فيها المواقع التاريخية والمساكن القديمة وتصنف بحسب قيمتها التاريخية وبالتالي تحديد السياسات اللازمة لإبقائها وإحيائها .

٢- توفير الخدمات المجتمعية والبنى التحتية

إن من أهم الأسباب التي جعلت من المنطقة طاردة للسكان نسبياً هي نقص الخدمات المجتمعية المتمثلة بالمدارس والمؤسسات الصحية والترفيهية وعلى اختلاف مستوياتها ، وبما أن المنطقة وصلت لمرحلة الامتلاء الحضري ، أي أن هناك عجز مساحي في الأرض التي يمكن استغلالها لهذا الغرض ، إلا أن التطور التكنولوجي قد فسخ المجال لإمكانية استثمار المكان بأفضل الصيغ ، إذ يمكن بناء المؤسسات بطوابق متعددة لتعالج مشكلة العجز المساحي . ووفقاً للمعطيات فإن المنطقة تفتقر لمدرستين ابتدائيتين وروضة أطفال واحدة وثانوية واحدة كون أن الثانويتين المتوفرتين تقدمان خدمة لسكان الأحياء القريبة أيضاً وليس لسكان المنطقة فقط ، كما ينبغي التنويه إلى أن إحدى الثانويتين المتوفرة هي للدراسات المسائية أي للطلبة الذين تسربوا عن الدراسة لسنوات متعددة وقد أنشأت لتقدم خدماتها للمدينة ككل وإن توقيعهما هنا جاء لأسباب تتعلق بسهولة الوصول فقط .

أما فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية فإنها من ضرورات قيام الحياة واسمرارها أيضاً ، ومما لا شك فيه فإن المنطقة تعاني كثيراً من نقص هذه الخدمات وعدم كفاءتها ، فشبكات مياه الشرب متكسرة وتتسرب منها المياه إلى السطح أحياناً وتحت أساسات المباني على الأغلب ، مما يتسبب في حدوث تدهور شكلي في طرقات المنطقة وتنامي أشكال التلوث ، فضلاً عن التدهور الهيكلي الناتج عن رفع مناسيب المياه الجوفية والرطوبة مع الجدران مما يؤدي إلى تلف كبير فيها . والحالة ذاتها تحدث مع شبكات مياه الصرف الصحي التي تنعدم أحياناً أو تكون أعلى عن مستوى أراضي المساكن أحياناً أخرى مما يحدث

أضراراً كبيره بالمنطقة . وهنا تقع المسؤولية على عاتق مديرية البلدية في إعادة النظر بشبكات البنى التحتية وتحسينها لتكون أكثر ملائمة للواقع من خلال خطط مدروسة بدقة يتم تنفيذها بحرفية عالية.

الاستنتاجات

- ١- ظهر أن أقدم المناطق العمرانية في المدينة هي منطقتي الشرقي القديم الأولى والغربي القديم الأولى وهي مناطق تاريخية مهددة بالهدم والإزالة ، مما يتطلب إتباع العديد من السياسات الملائمة لحمايتها من التداعي .
- ٢- من خلال معطيات السكان والمساكن في المنطقة تبين أنها طارده للسكان خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، إذ تراجع عدد السكان من (٧٦٣٢ نسمة) لعام ٢٠٠٣ إلى (٦٢١٣ نسمة) لعام ٢٠١٦ ، كما تراجعت أعداد المساكن للفترة ذاتها من (١٥٢٨ وحدة سكنية) إلى (١٢١٨ وحدة سكنية).
- ٣- أظهرت الدراسة أن هناك تداعي عمراني للموروث ، يتباين من منطقة لأخرى ضمن المنطقة التقليدية ، ويبرز في منطقة الشرقي القديم الثانية بالمرتبة الأولى ويتدرج بعد ذلك في مناطق الغربي القديم الثانية والشرقي القديم الأولى والغربي القديم الأولى تبعاً.
- ٤- تبين أن غزو الاستعمال التجاري للمنطقة التقليدية كان من أهم مسببات التداعي للموروث العمراني في مدينة السماوة. كما أن غزو الطراز الغربي الحديث مشفوعاً بالعوامل البيئية التي عملت على تآكل مواد البناء القديمة ، كلها عوامل تضافرت لتسريع التداعي العمراني للموروث.
- ٥- إن غياب القوانين لحماية الموروث وغياب السلطة التنفيذية الواعية المعنية بتوفير الخدمات ساعدت على استمرار تداعي الموروث العمراني ، لذا فإن من أهم الأمور التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار هو معالجة مسببات التداعي بالكامل من أجل الشروع في حماية الموروث العمراني على وفق السياسات المذكورة آنفاً .
- ٦- توصلت الدراسة إلى أن المنطقة بحاجة لإتباع سياسات الحفاظ المتمثلة بإعادة البناء وإعادة التطوير و الترميم والصيانة وإعادة التأهيل والتهجين ، لغرض حماية الموروث العمراني من التداعي وإبقاءه محافظاً على قيمته التاريخية . وفي الحقيقة هي سياسات أفضل من سياسات التجديد الحضري الداعية لعملية هدم الموروث العمراني وإزالته واستبداله بالمباني الحديثة التي تتماشى مع التطور الحاصل.

المقترحات

- ١- ينبغي على الجهات التخطيطية والتنفيذية المعنية إتباع سياسات الحفاظ على الموروث العمراني .
- ٢- توعية السكان بأهمية الموروث العمراني للمدينة ، من خلال وسائل الإعلام المتنوعة وبمشاركة منظمات المجتمع المدني مما يمكن من تعليم السكان سبل الحفاظ على التراث وحمايته من التدهار.
- ٣- ضرورة تحجيم نمو الوظيفة التجارية ضمن المنطقة التقليدية وتوجيه نموها نحو الأطراف ويتم ذلك من خلال سياسات تخطيطية مرسومة بعناية ، وتنفيذ بحرفية ووعي.
- ٤- تدريب الكوادر البشرية المختصة في تنفيذ سياسات الحفاظ سالف الذكر ، فعمليات الترميم والصيانة على سبيل المثال لا الحصر تتطلب خبرات في تنفيذها ، وما عدا ذلك فإن سياسات الحفاظ ستفشل بالتأكيد.
- ٥- لا بد من توفير الخدمات المجتمعية والبنى التحتية لسكان المنطقة التقليدية ، كونها تساعد على تقليل الحراك السكني السلبي (الهجرة الطارئة) من المنطقة ، وجعلها آهلة بالسكان حتى تحافظ على استمرارية الحياة فيها .
- ٦- إحداث التنمية المستدامة في المنطقة ، وتوفير المرافق العامة ليساعد ذلك على تطوير السياحة الثقافية مما يجعل من المنطقة ذات قيمة اقتصادية مضافة فضلاً عن قيمتها وبعدها التاريخي.

الهوامش

- (١) هاشم عبود الموسوي ، محمد صباح الشابندر ، الموروث العمراني دراسة تحليلية في الإنقاذ والإحياء في تشكيل المدن ، مجلة الموروث الإلكترونية ، العدد (٨٩) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٥.
- (٢) أورانس عبد الواحد علوان ، الحفاظ على الأسواق التراثية ضمن إطار عمل متكامل للحفاظ على الموروث العمراني في المراكز التاريخية للمدن ، مجلة المخطط والتنمية معهد التخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد ، العدد (٢١) لسنة ٢٠٠٩ ، ص ١٠٥.
- (٣) ضياء خميس علي ، تداعي الموروث السكني في مركز قضاء الأعظمية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠.
- (٤) خالص حسني الأشعب ، التوثيق ومفهوم مراحل المدينة العربية ، مجلة التراث والحضارة، المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية ، العدد ٨ . ٩ ، مطبعة أوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٩ .
- (٥) خالص حسني الأشعب ، المدينة العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، بغداد ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٢ م ، ص ٢١ .
- (٦) محافظة المثنى بين الماضي والحاضر ، كراس صدر في يوم المحافظة سنة ١٩٨٦ ، ص ١٦.
- (*) لا توجد بيانات رسمية دقيقة حول عدد المساكن لسنة ٢٠٠٣م ولذلك تم اعتماد التقريب بحسب آراء المختصين في مديرية التخطيط العمراني لمدينة السماوة .
- (٧) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء محافظة المثنى، تقرير السكان والمساكن في محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.
- (**) لغرض توضيح التباين المكاني لمسببات التداعي في المنطقة التقليدية لمدينة السماوة فقد تم تقسيمها إلى أربعة مناطق سكنية على أساس تقاطع شارع السوق المسقوف وامتداده بشارع السوق الكبير مع شارع باتا وهذين الشارعين يمثلان أهم الشوارع التجارية المحورية ضمن المنطقة التقليدية ، وبالتالي تقسم المنطقة إلى أربعة مناطق ثانوية هي : الشرقي القديم الأولى والثانية والغربي القديم الأولى والثانية.)
- (٨) ضياء خميس علي ، مصدر سابق ، ص ٧٤.
- (٩) مضر خليل عمر الكيلاني ، قياس تداعي الموروث العمراني الحضري (أسس ومنهج) المجلة العلمية لجامعة تكريت ، قطاع العلوم الهندسية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، كانون الثاني ، ٢٠٠١ ، ص ٥٠٠.
- (١٠) رياض كاظم سلمان الجميلي ، مفهوم الموروث العمراني وأهميته ، مقالة على الإنترنت ، الرابط <http://cohe.uokerbala.edu.iq/2015-05-10-09-25-43/>
- (١١) غازي فيصل عباس ، مدير سابق في قسم الأملاك / مديرية بلدية السماوة ، مقابلة شخصية بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١.
- (١٢) مضر خليل عمر الكيلاني ، مصدر سابق، ص ٤٩٩.
- (١٣) صلاح حميد الجنابي ، مشكلة التهرؤ (التدهور) في المدينة المعاصرة ، التشخيص والمسببات ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٣٥ ، بغداد ، حزيران ، ١٩٩٧ ، ص ٢.
- (١٤) السيد احمد كامل الزريجاوي ، مدير مكتب العزب للعقارات ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٨.
- (١٥) مالك الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ٣٨.
- (١٦) أورانس عبد الواحد علوان ، مصدر سابق ، ص ١٠٥.

- (١٧) عبد الباقي عبد الجبار أمين الحيدري ، التجديد الحضري لقلعة أربيل ، مديرية مطبعة الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠.
- (١٨) عبد الباقي عبد الجبار أمين الحيدري ، مصدر سابق ، ص ٣٥.
- (١٩) أحمد حسين أبو الهيجاء ، آليات التخطيط في حماية التراث العمراني - دراسة لتجربة إيطالية ومدى تطبيقها على واقع منطقة المدينة المنورة ، مجلة أبحاث وتراث ، عدد (٣) ، الهيئة العامة للسياحة والآثار - المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٠.
- (٢٠) عبد الباقي عبد الجبار أمين الحيدري ، مصدر سابق ، ص ٣٠.
- (٢١) أورانس عبد الواحد علوان ، مصدر سابق ، ص ١١١.
- (٢٢) قاموس المعاني ، الإنترنت على الرابط <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

المصادر

- ١- هاشم عبود الموسوي ، محمد صباح الشابندر ، الموروث العمراني دراسة تحليلية في الإنقاذ والإحياء في تشكيل المدن ، مجلة الموروث الإلكتروني ، العدد (٨٩) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٥.
- ٢- أورانس عبد الواحد علوان ، الحفاظ على الأسواق التراثية ضمن إطار عمل متكامل للحفاظ على الموروث العمراني في المراكز التاريخية للمدن ، مجلة المخطط والتنمية معهد التخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد ، العدد (٢١) لسنة ٢٠٠٩.
- ٣- ضياء خميس علي ، تداعي الموروث السكني في مركز قضاء الأعظمية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.
- ٤- خالص حسني الأشعب ، التوثيق ومفهوم مراحل المدينة العربية ، مجلة التراث والحضارة، المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية ، العدد ٨ . ٩ ، مطبعة أوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٧
- ٥- . خالص حسني الأشعب ، المدينة العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، بغداد ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٢.
- ٦- محافظة المثنى بين الماضي والحاضر ، كراس صدر في يوم المحافظة سنة ١٩٨٦ .
- ٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء محافظة المثنى، تقرير السكان والمساكن في محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.
- ٨- مضر خليل عمر الكيلاني ، قياس تداعي الموروث العمراني الحضري (أسس ومنهج) المجلة العلمية لجامعة تكريت ، قطاع العلوم الهندسية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، كانون الثاني ، ٢٠٠١.
- ٩- رياض كاظم سلمان الجميلي ، مفهوم الموروث العمراني وأهميته ، مقالة على الإنترنت ، الرابط <http://cohe.uokerbala.edu.iq/2015-05-10-09-25-43/>
- ١٠- غازي فيصل عباس ، مدير سابق في قسم الأملاك / مديرية بلدية السماوة ، مقابلة شخصية بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١.
- ١١- صلاح حميد الجنابي ، مشكلة التهرؤ (التدهور) في المدينة المعاصرة ، التشخيص والمسببات ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٣٥ ، بغداد ، حزيران ، ١٩٩٧.
- ١٢- السيد احمد كامل الزريجاوي ، مدير مكتب العزّاب للعقارات ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٨.
- ١٣- مالك الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.
- ١٤- عبد الباقي عبد الجبار أمين الحيدري ، التجديد الحضري لقلعة أربيل ، مديرية مطبعة الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٥.
- ١٥- أحمد حسين أبو الهيجاء ، آليات التخطيط في حماية التراث العمراني - دراسة لتجربة إيطالية ومدى تطبيقها على واقع منطقة المدينة المنورة ، مجلة أبحاث وتراث ، عدد (٣) ، الهيئة العامة للسياحة والآثار - المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٣.
- ١٦- قاموس المعاني ، الإنترنت على الرابط <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
- ١٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء محافظة المثنى ، (تقديرات السكان للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠١٦) ، بيانات غير منشورة .
- ١٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة المثنى ، المخطط الأساس لمدينة السماوة ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٥.
- ١٩- المرئية الفضائية لمدينة السماوة لسنة ٢٠١٤.

